

كتاب قطب السرور في أوصاف الخمور

لأبي إسحاق إبراهيم المعروف بالرفيق العديم

تحقيق الأستاذ أحمد الجندي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

للأستاذ صبحي البصام

١- قرأت كتاب "قطب السرور..." قبل سنوات، بعد أن استعرتته وأنا في لندن من بعض خزائن الكتب. فاستدركتُ أشياء كثيرة على محققه الأستاذ أحمد الجندي وعلى مؤلفه أبي إسحاق المعروف بالرفيق العديم وعلى ناسخه.

وجعلت استدراكي مختصرات معانٍ. وأنشأتُ قبل شهرين من مختصرات المعاني مقالة في نقد الكتاب، وقصرتُ شواهدِي وشروحي فيها على ما في دفاترتي من نقول، وذلك لبُعدي، وأنا في مدينة شفيلا، من خزائن الكتب العربية، ثم كتب إليّ صديقي الأديب أحمد العلوانة من الأردن يخبرني بوجود نقد للكتاب وضعه الأستاذ رفيق فاخوري منشور في مجلة مجمع دمشق (مج ٤٥/ج ١). وتفضّل عليّ بتصويره وإبراده إليّ، فاضطّرت إلى حذف قسم من مقالتي وهو الموافق لما قال به الأستاذ رفيق. وهذا الذي بين يدي القارئ هو الباقي منها، فإذا انتهض عزمٌ لإعادة طبع الكتاب فعسى أن يُستفاد من الصالح من نقدي هذا ونقد الأستاذ رفيق وأيّ نقد آخر استفادة تُصلح من متنه ومن تعليقات الأستاذ محققه. وقد بسطتُ القولَ في بعض المواطن قصداً إلى فائدة لغويةٍ أو نحويةٍ أو أدبيةٍ قد يستفيدها القارئ.

٢- ص ١٢ قال المؤلف في عُلوية بنت المهدي: "وكانت تحبّ خادماً للرشيد

يقال له "ظل" فتكني عنه، ومن ذلك قولها فيه:

أيا سرورة البستان طال تشوّقي فهل لي إلي ظلّ لديك سبيلُ؟"

فورد في النصّ "ظل" بالمعجمة مرتين، مرّة في قول المؤلف ومرّة في بيت الشعر. و"ظلّ" في قول المؤلف الصواب فيه "ظَلَّ" بالمهملة المفتوحة. كذلك هو في المراجع التي ذكرته ومنها "الفاضل ص ١٢١" للمبرد، وأفاد المبرّد أن الرشيد حلف عليها ألا تذكر اسمه، ثمّ إنها قرأت ذات يوم في القرآن ومرّت بالآية: "فإن لم يُصِبْها وَابِلٌ فَظَلٌّ" فقرأتها: "فإن لم يُصِبْها وابلٌ فما نهى عنه أمير المؤمنين". أما الكناية عنه بـ"ظَلٌّ" بالمعجمة في بيت الشعر فلموضع السرورة.

٣- ص ٣٨ "فأمر بإدخاله، فإذا رجل سياترث الهيئة". وقال الأستاذ المحقق: "لم نعثر على كلمة سياتر أو شياط من أوصاف الرجل، وقد تكون سياتر من سبط وهو الطويل"، قلتُ: أراها تصحيف "سِنَاط" بالسین المهملة فالنون. وهو من كان كوسجاً لا لحية له أصلاً أو كان خفيف العارض- وهي كلمة معروفة في الكتب، فمن ذلك قول ابن قتيبة في الشعر والشعراء (ص ٦٥) في مُجِير الجراد حاريةً بنِ مُرّ: "وكان سِنَاطاً قصيراً حَمَشَ الساقين".

٤- قول في "كشخان" ص ٥٦: "واستغفال الرقيب بانتهاز الفرصة وإيقاع المكشحة بالمولى".

وقال الأستاذ المحقق: "المكشحة بالخاء من كشح له بالعداوة، عاواه. وكشح الرجل كوي الكشح. وبالخاء من كشخه أي قال له يا كشخان. والكشخان الديوث الذي لا غيره له".

أ- قلتُ: أجاز بقوله هذا للمكشحة معنيين، أحدهما بالخاء المهملة، والآخر بالخاء المعجمة. وما هي إلا بالمعجمة بدلالة سياق الكلام. وإن كان وهم فأخذ بالمشكحة المهملة بعض الأخذ، فقد وهم أيضاً الأستاذ علي البجاوي إذ أخذ

بالكشحان المهملة كلّ الأخذ، وذلك في تحقيقه الموشح للمرزباني (ص ٥٦١) في قول الأصمعي: "لو كنتُ ببلدي ما جَسَرَ هذا الكشحان أن يعرض عليّ هذا الشعر"، فقد قال فيه مفسراً: "الكشح داء يصيب ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف". والصواب في عبارة الأصمعي "الكشخان" بالمعجمة، يدلّ على ذلك سياق الكلام.

ب- و"كشخان" كما في كتاب العين (١٥٥/٤): "الديوث، وهو دخيل لأنه ليس من كلام العرب". قلتُ: ويقال للمرأة "كشخانة"، قال البحرني (الديوان):

وكيف تُجاري إلى غايةٍ وأُمك كشخانةٌ من أبيكاً؟

ووجدت الجاحظ يجمع كشخاناً على كشخانة، قال، كما في رسائل الجاحظ (١٧٥/٢): "مخارج بيوت الكشخانة ترميهنّ في جُحور الزناة". ووقفت له على ثلاثة مصادر، منها الكشخ، كقول الجاحظ كما في رسائله (١٨٠/٢): "ولم ينسبوا إلى الكشخ أهلها"، ومنها المكشخة، ما مرّ في نصّ قطب السرور، وهو بعد إصلاحه: "إيقاع المكشخة بالمولى". ومنها الكشخنة، ذكره الجواليقي في المعرب من الكلام الأعجمي (ص ٣٢٩)، ويدلّ عليه فعله في قول عبدالصمد بن المعدل (الأغاني ٥٦/١٢ ساسي):

لا تعجبي إن كنتِ كَشْخَنَتِهِ فَإِنَّمَا كَشْخَنَتِ كَشْخَانَا

والفعل من الكشخ والمكشخة هو كَشْخَ، وعبر عنه مؤلف قطب السرور في نصّه المذكور بـ"إيقاع المكشخة". والفعل من الكشخنة كَشْخَنَ. ومعنى كَشْخَهُ وكَشْخَنَهُ جعله ديوثاً أو قال له يا ديوث، ويُعرف ذلك من سياق الكلام.

ج- وقال الأستاذ أحمد محمد شاكر في المعرب للجواليقي ص ٣٢٩:
"وكشّخه تكشّخاً قال له يا كشخان" فجاء بصيغة للفعل على فَعَلْ بتثقيل العين
وبصيغة لمصدره على تَفَعَّل. ولا أدري من أين جاء بالذي قاله، ثم إن فَعَلْ مصدره
تفعيل لا تَفَعَّل، أما وطابي فقد نفضتُ الذي فيها، وقوله: قال له يا كشخان، كان
يحسن أن يضاف إليه: "أو جعله كشخاناً"، يدل على ذلك بيت عبدالصمد بن
المعدّل المذكور.

٥- ص ٧٣ ورد "خبر أبي الأصبغ وابنه" الأصبغ مع يحيى بن زياد ومطيع
ابن إياس بالعين المهملة من أصبغ، وكُرِّر الاسم مرات بالمهملة في الصفحة
نفسها وفي التي تليها، وجاء في الخبر نفسه قول مطيع:

يا أبا الأصبغ لا زلتَ على كلِّ حال ناعماً مُتَّبِعاً

وذلك كله تصحيف الأصبغ بالمعجمة، والخبر مذكور بالمعجمة في أخبار
مطيع من كتاب الأغاني (ج ١٣ دار الكتب). وأيضاً كُنْيَة أبي الأصبغ هذا واسم
ابنه الأصبغ على الصواب في كتاب الديارات (ص ٢٥٤). وهو اسم معروف،
وممن سُمِّي به الأصبغ بن عبدالعزيز بن مروان (المحبر ص ٤٣٨). والأصبغ بن
مُحَصَّن من فُرسان العرب (التنبيه للبكري ص ٦٤)، وأصبغ العبادي وباسمه سُمِّيَت
بَيْعَة (الديارات- الذيل ص ٣٤٩).

٦- ص ٨١ لجميل بثينة:

ألا ليت أيام الصباء جديداً ودهراً تولّى يا بثين يعودُ

وقال الأستاذ المحقق: "الرواية الصحيحة كما ترى وكما وردت في الأغاني جزء ٢

ص ١٣٩ ساسي وهي: ألا ليت ريعان الشباب جديداً. قلتُ: كان الأولى به أن ينتبّت في "الصبا" في البيت ثم يقول: "هو تحريف الصفاء" بالفاء. لأنّ عمله الأصلي هو تحقيق النص. والصفاء هي الرواية الصحيحة لورودها في طبعات ديوان جميل جميعاً، ومنها الطبعة التي حققها الدكتور حسين نصّار. وأشار محققها إلى اختلاف المراجع في رواية البيت.

٧- قول في نسب أبي الفرج الأصبهاني: ص ٨٥ قال المؤلف: "وقال أبو الفرج الأصبهاني". وقال الأستاذ المحقق: "يصرّ مؤلف الكتاب على نعت أبي الفرج الأصبهاني بدلاً من الأصفهاني كما هو مشهور" قلتُ:

أ- الأشهر في أصبهان بالباء، وممن ذكرها بالباء أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم (١/١٦٣)، والسهيلي في الروض الأنف، وياقوت الحموي في معجم البلدان (١/٢٠٦). وأورد ياقوت في معجمه هذا أبياتاً لبعضهم في أصبهان جاء فيها:

لستُ آسى من أصبهان على شيءٍ سوى مائها الرحيق الزلال

ويجوز أن يقال لها أصفهان بالفاء، ومعاينة العرب بين الباء والفاء معروفة، ويُعين على ذلك أنهما من أحرف الشفة، فمن ذلك ما ذكره القلقشندي في صبح الأعشى (١/١٦٠) من قولهم "في بلخ فلخ وفي أصبهان أصفهان". لذلك وردت في بعض كتب المبرد بالباء والفاء. وممن فضّل الباء الفيروزآبادي في قاموسه والزبيدي في تاجه.

ب- وفوق ذلك كلّه أنّ أبا الفرج نفسه انتسب إليها بالباء - قال في مقدّمة كتابه الأغاني: "هذا كتاب ألقه عليّ بن الحسين بن محمد القرشي الكاتب المعروف بالأصبهاني". كذلك ورد قوله في طبعات الأغاني جميعاً. وكذلك نسبه صديقه

التنوشي بذكره في مواطن من كتابه الفرّج بعد الشدّة نحو (٤/٤٠٢). وهذا هو المشهور في نسبته في أكثر الكتب التي ذكرتها. فمن جعل الباء فاء في نسبته فأظنه سها أو ترخّص. وممّن جعلها فاء الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم في إشرافه على تحقيق الأغاني (الهيئة المصرية العامة)، وذلك في تقديمه الكتاب (ج ١) وعلى جلد كل جزء طُبِع من الكتاب، إنّ الأصبهاني بالباء نسب عُرف به، ولو كان خطأ لما استُحِبَّ إصلاحه فكيف وهو الأصوب؟ على أنه لو انتسب أحد إلى أصفهان بالفاء، وعُرف بهذه النسبة، لم يُستحبَّ جعلها بالباء، لأنها نسبته التي عُرف بها، وقد انتسب غير واحد من العلماء إلى أصفهان بالفاء.

ج- أما قول الأستاذ المحقق: "يصرّ مؤلف الكتاب على نعت أبي الفرّج الأصبهاني"، فليت شعري متى نُهي المؤلف عن فعله هذا ليُصرّ عليه؟ وقوله: "على نعت أبي الفرّج الأصبهاني" الفصيح فيه " ... بالأصبهاني".

٨- التمييز بين عبدالرحمن بن الحكم وعبدالرحمن بن أم الحكم: ص ٩٤ عزا المؤلف أبياتاً إلى عبدالرحمن بن أم الحكم، أولها:

وكأس ترى بين الإناء وبينها قذى العين نازعتُ أمَّ أبان

والصواب أنها لعبدالرحمن بن الحكم كما في الكامل للمبرّد (١/٦٠ ط. التقدّم). وقد خلط جماعة من المؤلفين بين اسمي هذين الرجلين فنسبوا هذه الأبيات وغيرها إلى عبدالرحمن بن أم الحكم خطأ مع أنه لم يكن شاعراً. وهو ابن أخت معاوية بن أبي سفيان، كان مرذول القدر، مشنوء السيرة، وكان كما في الاشتقاق (ص ٣٠٢) "يعيرُ بجدّتين له حبشيتين يقال لهما البزبخ وواهص"^(١)، ولآه معاوية الكوفة فشكاه أهلها فعزله، وولاه مصر فمنعه معاوية بن حديج من دخولها، ثم ولّاه الجزيرة. أما عبدالرحمن بن الحكم فأخو مروان بن الحكم، وكان له منزلته ورأيه بين بني أمية.

وكان له دالة على معاوية ربما تجاوزت حدًا، روى ثعلب في مجالسه (٣٤٦/١) أنه أعطى مية، وهي مولاة لمعاوية، رُفعةً لترفعها إلى معاوية، فرفعتها إليه، فإذا فيها بيتان عملهما يزعم فيها كاذباً أنه ركب الفاحشة مع مية، وأفاد البلاذري في أنساب الأشراف (ق ٤ ج ١ ص ٢٢) أن معاوية نصح له أن يجتنب التشييب بالنساء، وأن يزهد في المدح والهجاء، وحضه على الفخر بمفاخر قومه، وعلى قول ما يزينه من أمثال، وشعره في كتب الأدب وغيرها ولا سيما الأغاني (ج ١٨) وقسم منه في مهاجاة عبدالرحمن بن حسان بن ثابت، والكتب التي وجدتها تعزو الأبيات المشار إليها خطأ إلى عبدالرحمن بن أم الحكم هي المحبر (ص ٢٧٨) والعقد الفريد (٣٤٥/٦) وأخبار النساء (ص ٢٧) وقطب السرور، ويجوز أن يكون مؤلف المحبر وهو محمد بن حبيب المتوفى سنة ٢٤٥ هـ أول من سها في الاسم ثم توبع في سهوه ثقة به، وركوناً إليه. ووهم المسعودي في مروج الذهب (١٦/٣) فنسب شعراً غير المذكور آنفاً إلى عبدالرحمن بن أم الحكم بدلاً من عبدالرحمن بن الحكم. ووهم أبو هلال العسكري في الأوائل (ق ٢٥/٢) على العكس، فذكر في مسألة تأريخية اسم عبدالرحمن بن الحكم بدلاً من عبدالرحمن بن أم الحكم. وأنا أول من فرّق بين هذين الاسمين، ونبه على الوهم في الكتب التي ذكرتها.

٩- ص ٩٨ لمسلم بن الوليد:

وكنت نديم الكأس حتى إذا طغت تعوضت منها ريق أحور عيطل
نهاني عنها حبها أن أسوءها بلمسي فلم أفتك ولم أتبتل

وفي البيت الأول "أحور" تحريف "حوراء"، لذلك قال في البيت الثاني "حبها" و"أسوءها". وفي البيت الثاني "بلمسي" بالياء تحريف "لمس" بحذف الياء، ذلك بين في طبقات ديوان مسلم ومنها طبعة الدكتور سامي الدهان.

١٠- ص ١٠٨ ذكر المؤلف لأبي الشيص ثلاثة أبيات، وعلق عليها الأستاذ المحقق مسمىاً إياها "قصيدة" والوجه "أبيات" أو "مقطعة".

١١- ص ١٢٦ أورد المؤلف لأبي الهندي:

قل للسري أبي قيس أتهجرننا ودارنا أصبحت من داركم صدداً؟

و"أتهجرننا" الصواب فيها "أئوعدنا"، كما في كامل المبرد أي أتهددنا، ولا يستقيم لـ "أتهجرننا" معنى مع الخبر المتصل بهذا الشعر، وهو مذكور في الكامل بوفاء.

١٢- قول في مُسْتَهْتَر: ص ١٣٥: "وكان عروة بن الورد مشتهراً بالشراب". و"مشتهراً" بالشين تحريف "مُسْتَهْتَرًا" بالسين وبعد الهاء تاء، والمُسْتَهْتَرُ بالشيء هو الذي لا يملك نفسه في محبته إياه وولوعه به. وتكرّر هذا التحريف في الكتاب، كما في ص ١٦٧ في حارثة بن بدر الغداني: "وهو مُسْتَهْتَرٌ بالشراب" وكما في ص ١٧١ في علي بن الخليل: "وكان مشتهراً بالشراب". ووقع نحو هذا التحريف في كتب أخرى دون أن يلتفت إليه محققوها. ومن مجيء "مُسْتَهْتَرٌ" بلا تحريف ما جاء في رسالة ابن فضلان (ص ١٥٦): "وهم مُسْتَهْتَرُونَ بالنبيذ يشربونه ليلاً ونهاراً"، وما جاء في أنساب الأشراف (٢٢٦/٣): "وكان ابنُ هرمة مستهترًا بالنبيذ لا يصبر عنه". وقد يكون الاستهتار بغير ذلك، كالغناء كما في رسائل الجاحظ (٣٦٤/٢) أو بالنساء كما في الموازنة (ص ٣٢١) أو بالغلما ن كما في الأنبياء في تأريخ الخلفاء (ص ١٣٠) أو بالكلاب كما في كتاب الحيوان (٨٢/٢)، ومما سبّب التحريف بين اللفظين التشابه بين أحرفهما، وأنّ الأغلب فيمن يُسْتَهْتَرُ بالشيء أن يُسْتَهْتَرُ به. ووجدتُ اللفظين مجتمعين في نصّ واحد، وقت تمّ أحدهما معنى الآخر، وذلك في الكتاب المسمّى

"خطأ الحوادث الجامعة ص ١٠٦^(١)": وكان مُسْتَهْتَرًا بحب الغلمان والميل إليهم والاستهتار بهم"، والأصل في "استهتر بالشيء" أهتر به، ومنه قول بعضهم:

يريد قضاء المصر والمصرُ مُنْكَرٌ لكل مُرَاءِ مُهْتَرٍ بِغِلَامٍ

١٣- قولٌ في "رؤوسهما وقلوبهما" وما أشبهه: ص ١٣٩ قال المؤلف: "فحلقا رؤوسهما وأقبلا وتلقأهما الناس"، ولكن الأستاذ المحقق حذف "رؤوسهما" من قول المؤلف وأثبت مكانها "رأسيهما" وقال: "في الأصل: رؤوسهما".

أ- وذلك منه حيفٌ على النصّ.

ب - ثم إن رؤوسهما هي اللغة الفصحى، وكأنني به غاب عنه قوله تعالى: "وإن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما"، وقوله: "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما"، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم لرسولي مسيلمة كما في سيرة ابن هشام (ق ٦٠٠/٢): "أما والله لولا أن الرُّسل لا تقتل لضربت أعناقكما". وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما في الإمامة والسياسة (٢٣/١): "... وإن استقام أربعة واختلف اثنان فاضربوا أعناقهما"، وأنشد ثعلب في مجالسه (٣٢٣/١):

يا صاحبيّ فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لُقَيْتَما رَشَدَا

وفي رسالة لعبيد الله بن زياد إلى يزيد بن معاوية في تأريخ الطبري (٣٨٠/٥): "فقدمتها فضربت أعناقهما وقد بعثت إليك برؤوسهما".

(١) أخبرني محقق الكتاب قبيل وفاته، وهو أستاذي وصديقي اللغوي الدكتور مصطفى جواد رحمه الله أنه كان واحداً في تسميته: الحوادث الجامعة وفي نسبه إلى ابن الفوطي، وأنه لم يزل جاهلاً اسم الكتاب واسم مؤلفه. وكان حقه ونشره سنة ١٩٣٢ وهو شاب معلم في المدارس الابتدائية.

ج- وقال الفراء في هذه الجموع من معاني القرآن (٣٠٦/١) بأنّ "كل شيء موحد من خلق الإنسان إذا ذكر مُضافاً إلى اثنين فصاعداً جمع فقيل: قد هسمتُ رؤوسهما، ومألتُ ظهورهما وبطنهما ضرباً". وفي كتاب العين (٣٢٨/٧ سوء): "والعرب إذا أرادوا شيئاً هما من خلقه في نفس الشيء نحو القلب واليد قالوا قلوبهما وأيديهما ونحو ذلك" و"الشيء" في قول كتاب العين أوسع من "الإنسان" في قول الفراء، لاتساعه للإنسان وغيره، كالنحي في خبر ذات النحيين، وهو كما في "فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ص ٣٩٦": "وهي لا تدفع لأفواه النحيين".

د- ولم ينصّ الفراء ولا كتاب العين على ما يكون موحداً مع الإنسان أو غيره وليس من خلقته، كالسيف، نحو ما جاء في "وقعة صفين ص ٢٨١": "فضرباه بأسياهما حتى برد" وكالرّجل نحو "وضعا نحو وضعا رجالهما"، ذكره سيبويه في الكتاب (ص ٢٠٦ ط. باريس) وقال: "يريد رجلي راحلتين"^(١).

ه- فالذي اختاره الأستاذ المحقق لم يكن من اختيار القدماء، على أنّ فيهم من استعمله، وذلك نادر، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

فتخالسا نفسيهما بنوافذ كنوافذ العُبط التي لا تُرْفَعُ

وما أورده القرّاز القيرواني في ما يجوز للشاعر في الضرورة (ص ١٨٥) وهو:

بما في فؤادينا من الشوق والهوى فيجبر منهاض الفؤاد المشغف

وقال فيه: وكان الوجه أن يجمع الفؤاد. وما أورده النهرواني في الجليس

الصالح الكافي (٣٢٦/١) من قول العباس بن الأحنف:

(١) ما قاله الفراء كان على قدر ما يقتضيه شرح الآية. وما جاء في كتاب العين كان على قدر حاجة ناظر في معجم. وتعليقي على قولهما ليس استدراكاً، بل توضيحاً للقارئ، وتدرجاً معه في البحث.

فإن لم يدنوا حتى ترى رأسيهما راسا

ونبه على أنّ رأسيهما "غير فصيح، وأيضاً من النادر ما ذكره سيبويه في كتابه (ص ٢٠٦) من أنّ يونس زعم أنّ رؤية كان يقول: ما أحسن رأسيهما، ومن أن الراجز قال: ظهراهما مثل ظهور الترسين. وأرى أن ما أتيت به من بيت أبي ذؤيب، وعبارة رؤية، ورجز الراجز، والبيت الذي أورده القيرواني وبيت ابن الأحنف، كلّ أولئك مما ساعد في تدجّج التعبير من الجمع إلى المثنى، فقيل: رأساهما دون رؤوسهما، وقلباهما دون قلوبهما، وعناقهما دون أعناقهما، وسيفاهما دون أسيافهما، واعتياد الأستاذ المحقق ما آل إليه هذا التدجّج هو الذي جعله يحذف من متن الكتاب لفظاً فصيحاً ويثبت مكانه لفظاً دونه فصاحة.

١٤- عود إلى سهو ابن السكيت: ص ١٤٥ للنايعة الذبياني:

إحدى بليّ وما هام الفؤاد بها إلا السفاهة وإلا ذكراً حُلماً

وقال الأستاذ المحقق في "بليّ": "مثل غني قبيلة". قلت: "بليّ" ههنا جمع بليّة وهي المحنة، أضيف إلى ياء المتكلم فصار "بليّ". وجمع بليّة على بليّ كجمع مطيّة على مطيّ وركيّة على ركيّ. وكنت قلت بنحو من ذلك في مقالة لي في هذه المجلة عند استدراكي على ابن السكيت تفسيره "بليّ" في بيت النايعة المذكور بقوله: "من بني القين بن جسر" (العدد ٣٨ ص ٣١٥ - ٣١٦). وأضيف ههنا دليلاً يقوّي من استدراكي ذلك، وهو أنّ أبا تمام جمع بليّة على بليّ في قوله (الاقتضاب للبطلوسي ١٩٧/٢):

ألا ويل الشجّي من الخليّ وبالي الربع من إحدى بليّ

فربح الحبيب البالي من إحدى بليّ أبي تمام، أي من إحدى محنه، وهو جمع خلت منه معاجم اللغة، وحقّه أن يثبت في حواشي المعاجم القديمة، وفي متون

المعاجم الحديثة، كالمعجم الكبير والوسيط وأيضاً نظير بليّة وبلّي، وديّة ووديّ.
جاء في وصية لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، "وأن لا يبيع من أولاد
نخل هذه القرى وديّة".

وقال الشريف الرضي مفسراً: الوديّة الفسيلة وجمعها وديّ. (نهج البلاغة ٢٢/٣
و ٢٣، محمد عبده).

١٥- ص ١٦١ قال المؤلف: "وفي وصية أبي عثمان الجاحظ لشطّار
الصوص"، وذكر الوصية، ومنها: "وإياكم وحبّ النساء وسماع ضرب العود
وشرب نبيذ الزبيب...". ومنها: "واجعلوا النقل باقلاء وإن قدرتم على السفرجل
والتفاح والفسق واللوز". وأرى أن المؤلف نقل الوصية من كتاب الحيوان للجاحظ
(٣٧٨/٣)، ولكنّ الجاحظ لم يعزّها إلى نفسه كما وهم المؤلف بل عزّاها إلى أبي
عثمان الخياط يوصي بها شطّار للصوص. ويجوز أن يكون الوهم من الناسخ.

١٦- ص ١٨٩ ورد اسم عبدالملك بن مروان. وشاء الأستاذ المحقق أن
يعرفه، فقال فيه: "رأس العائلة المروانية وأعظم خلفائها". والصواب أن رأس الأسرة
المروانية هو مروان بن الحكم. أسس الدولة المروانية بعد حرب طاحنة، وأصبح
أول خلفائها، وهو أبو عبدالملك.

١٧- ص ٢١١: "وقال بعض الأدباء: رأيتُ قاضياً يقص ويعظ، ثم رأيتُه
بالعشيّ في بيت نباد، فقلتُ ما هذا؟ فقال: أنا بالغداة قاضٍ، وبالعشيّ ماضٍ". وهو
نصّ فيه تصحيف في ثلاثة مواطن. أولاً "قاضياً يقصّ" فيه قاضياً تصحيف قاصاً
بالصاد المهملة، بدلالة "يقصّ" وبدلالة فحوى النصّ كلّه. ثانياً "بالغداة قاضٍ" فيه
قاضٍ بالضاد المعجمة تصحيف قاصٌ بالمهملة، للدالتين اللتين قدّمتهما. ثالثاً
"وبالعشيّ ماضٍ" فيه ماضٍ بالضاد المعجمة تصحيف ماصٌ بالمهملة. وكُنّي بـ
"ماصٌ" عن شارب النبيذ للسجع. ثم إنه لا معنى لـ "ماضٍ" في النصّ. وأيضاً

ليس القاضي ممّن يقصّ ويعظّ ثم يدخل بيت نَبَاذ للشرب. وكان ربما فعل ذلك أو نحواً منه ضرب من المستجدين المحتالين. وقد خيلَ الحريري لنفسه مستجدياً دعاه أبا زيد السروجي، وأثبتته في كلّ مقامة من مقاماته. وفي المقامة الصنعانية (مقامات الحريري ص ٢٣) ذكر وعظه ثم مصيره في تخفّ إلى مغارة، وذكر أنّ الحارث بن همّام قفا أثره إليها، فوجده: "منافثاً لتلميذ، على خبز سميذ، وجدي حنيذ، وقبالتهما خابية نبيذ".

١٨- ص ٢١٧ جاء لأبي الشيبس في نسخة الكتاب المخطوطة:

ولكن غزتها بألبانها ضروع تحفّلها جدولان

ولكنّ الأستاذ المحقق ترك "تحفّلها" وأثبت في المطبوع مكانها "يحفّ بها" معتمداً كتاب "أشعار أبي الشيبس" جمع الدكتور عبدالله الجبوري لأنها عنده "أقرب للصواب". وذلك مع قوله في "تحفّلها": "ولها وجه". وكان الوجه أن لا يحيص عنها إلى غيرها، خصوصاً بعد أن قال "ولها وجه"، وأن ينبّه على الرواية الأخرى. ولو كان أثبتتها ونبّه على عدمها في معاجم اللغة لكان ذلك مدعاة للغويين للبحث عنها في بطون الكتب، فإذا وُجِدَت في نصّ آخر عُدّت صحيحة، وكانت نظير أحرف نادرة هي على تَفَعَّلُ في معنى جعله فاعلاً، كقولك "تَخَلَّصَهُ من القتل" أي جعله خالصاً منه، ومنه ما جاء في تاريخ الطبري (٥٢٣/٧) وهو قول بعضهم وقد ألقى رداءه على عبدالله بن الحسن: "هَبُّهُ لي يا أمير المؤمنين فأنا استخرج لك أبنيّه فتخلّصه منه". وكقولك "تَصَبَّرَ نَفْسُهُ" أي جعلها صابرة.

١٩- ص ٢٥٥ "أما الشراب الأحمر اللون الطيب الريح الذي إلى الحلاوة فأعدّل الأشرية". وقال الأستاذ المحقق في "إلى الحلاوة": كذا في الأصل". وكأنه أنكرها، وهي صحيحة. وأراها مختصرة من "يميل إلى الحلاوة". ويقال في المعنى نفسه "إلى الحلاوة ما هو". وكثر استعمال هذين الوجهين من التعبير في الكتب

التي تبحث في المفردات الطبية. فمن الوجه الأول، وهو الذي أنكره الأستاذ المحقق، ما جاء في الجامع لمفردات الأدوية والأغذية لابن البيطار، وهو "ولهما ورق صغير إلى الاستدارة شبيه بورق... (٦٢/١)، ومن الوجه الآخر، وهو غاية في الكثرة، ما جاء في الكتاب نفسه، وهو (فإذا كُسرت كان داخلها إلى الحمرة ما هو " (٦٦/١)، وأيضاً "وأكثر لونها إلى البياض ما هي" (٧٢/١).

٢٠- ص ٢٦٢ جاء في الكرم: "وإذا أخذت أطراف ورقة الغصن وجُففت وأخذ منها وزن ثلاثة دراهم...". وهو نصّ فيه تصحيفان، أحدهما "ورقة" بالهاء المعجمة مصحّفة عن "ورقه" بالهاء المهملة، أي ورق الكرم، والآخر "الغصن" بالصاد والنون مصحّفة عن "الغضّ" بالصاد المعجمة المنقولة. فمن شك في قلبي فليعتبر النصّ يجد التصحيفين واضحين. وكيف تترنُّ أطراف ورقة الكرم الواحدة إذا جففت ثلاثة دراهم؟

٢١- تعدّي نفع بحرف الجرّ: ص ٢٦٢ قال المؤلف في ورق الكرم المجفّف إنه إذا أخذ مع السكر "نفع من القروح الكائنة في الصدر"، وقال الأستاذ المحقق: "يلاحظ أن المؤلف أو الناسخ يعدّيان فعل (نفع) بـ(من) والصحيح أنه يتعدّى بالباء" واستشهد بمحيط المحيط، قلتُ:

أ- قول المؤلف صحيح، والمخطئُ مُخطئٌ، فتعدّي نفع في نحو هذا الموضع يكون بأحد حرفين، "مِن" وهو الذي استعمله المؤلف، و"اللام". وفي كتب الطب شواهد لذلك لا يقوم لإحصائها المحصي، وأنا ناقل ههنا بعضها من كتاب الحاوي في الطب للرازي، فأما "مِن" ففي (٢٩/٤): "الزراوند المدحرج إذا شُرب بماء نفع من عرق النسا". وفي (٦٠/٩): "الباقلي متى طبخ بخلّ وماء وأكل بقشره نفع من قروح المعى". وفي (٢/١٢): "الحمص متى تُضمّد به بعد طبخه بالماء نفع من القروح السرطانية". وأما (اللام) ففي (٢٤٠/١): "ومما يعظم نفعه للشقيقة التي من

الصفراء أن يُطعم باكراً خبزاً وخبلاً وماءً"، وفي (٦٩/٩) عنوان هو "دواء نافع لوجع البطن". أما الباء التي أشار إليها فتستعمل مع (نفع) في موضع آخر، فقولك: نفعني الدواء من الزكام أو للزكام يصحّ أن يكون بديلاً منه قولك: نُفَعْتُ بالدواء من الزكام أو للزكام. أو انتفعت به وأظنّ أنه لم يثبت فيما قصد إليه العالم الجليل مؤلف محيط المحيط فيما قاله في معجمه هذا في "نفع"، أقول قولي هذا على بعد المعجم مني، وتعدّر وقوفي على ما فيه.

ب- وقول الأستاذ المحقق "يلاحظ أن المؤلف أو الناسخ يعدّيان فعل نفع ب(من)" فيه نظر من جهتين. إحداهما قوله "يعدّيان" الفصيح فيه "يعدي" لأن الفعل واقع من واحد بدلالة العطف بأو. والأخرى قوله "يعدّيان فعل نفع" الأولى فيه "... الفعل نفع" ولا مسوّغ لإضافة المبدل منه إلى البديل.

٢٢- قول في حذف الياء من "ثمان": ص ٣٢٠ للأعشى:

ولقد شربتُ ثمانياً وثمانياً وثمان عشرة واثنتين وأربعاً

وقال الأستاذ المحقق في "ثمان عشرة": "كذا في الأصل"، وكأنه أنكر حذف الياء من "ثمان". ولم يرجع إلى الديوان فالياء فيه أيضاً محذوفة، وذلك من الفصيح. وكان الحريري خطأً حذفها في درّة الغوّاص (ص ٧٤) قال: "ويقولن عندي ثمان نسوة وثمان عشرة جارية وثمانمائة درهم، فيحذفون الياء من ثمان في هذه المواطن الثلاثة، والصواب إثباتها ... لأن الياء في ثمان ياء المنقوص، وياء المنقوص تثبت في حال الإضافة وحالة النصب ... فأما قول الأعشى:

ولقد شربتُ ثمانياً وثمانياً وثمان عشرة واثنتين وأربعاً

فإنه حذف الياء لضرورة الشعر"، وفي تخطئة الحريري نظر، فبعد حذف الياء في قول الأعشى حُذفت في مواطن من كتب الحديث. ففي رياض الصالحين

للنووي (ص ٢٩٣) ورد حديث فاخنة بنت أبي طالب رضي الله عنها في الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو منقول من صحيح مسلم، جاء فيه: "فوجدته يغتسل، فلما فرغ من غسله صلى ثمان ركعات"، وفي التاج الجامع للأصول (٣٥٥/٢) أنّ الحارث بن قيس، رضي الله عنه، قال: "أسلمتُ وعندي ثمان نسوة، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: اختر أربعاً"، رواه أبو داود. وحُذفت في قول لأبي سعيد الخدري رضي الله عنه، كما في جامع البيان للطبري (٤٥٦/٣)، قال: "خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم، لثمان عشرة مضت من رمضان...". وحُذفت في قول لابن عباس، رضي الله عنه، في جامع البيان أيضاً (٣٨/١٣) وهو: "فوجد ريح قميصه على مسيرة ثمان ليالٍ". وفي رواية أخرى: "فوجد ريحه من مسيرة ثمان ليالٍ". وأيضاً حُذفت في قول له أورده النيسابوري في غرائب القرآن وهو "ادعاه أبوه بعد ثمان عشرة من مولده". وممن حذفها من المولدين الجاحظ، قال في الحيوان (١٨١/٧): "أعطي كسرى أبرويز ثمان عشرة خصلة لم يُعطها ملك قطُّ"، والمصعب الزبيري في نسب قريش (ص ١٠١) قال في عثمان، رضي الله عنه: "قتل يوم الجمعة لثمان عشرة ليلة خلت من ذي الحجة". وأورد السيد علي خان في طراز اللغة قول الشاعر (الjasوس على القاموس ص ٥٠١):
لها ثمان أربع حسان وأربع فكلها ثمان

والمسعودي في مروج الذهب (١٦٦/٤) وحمزة بن الحسن الأصفهاني في "تأريخ سني ملوك الأرض والأنبياء ص ٦١"، وعلي بن أحمد البغدادي في "المختارات في الطب ص ٣٨"، ثم إن اللغوي ابن سيده حذفها في المحكم (٦/٢) (درع) قال: "وقيل هي ليلة ست عشرة وسبع عشرة وثمان عشرة"، وذكر الجواليقي في شرح أدب الكاتب (ص ٢٥٩) قول الأعشى المذكور وقال: "وثمان عشرة تثبت فيها الياء تارة وتحذف أخرى"، قلت: قول الجواليقي يوهم أنها تحذف في حال

تركيبها دون إفراطها، والنصوص التي قدّمتها تجيز الحذف في الحالين، وعندني أن الأصل في حذف يائها الاختصار، ونحو ذلك وقع على ياءات أسماء منقوصة كالزبّي والبازي والعاصي من عمرو بن العاصي، فقالوا الزابُ والبازُ والعاصُ، ومنهم من رأى أن يقال في "ثمان" عند تنوينها وهي مفردة منصوبة "ثمانياً"، لذلك أخذ على المغيرة بن حبناء قوله:

وَالْأَجْبُوتُ نُعْهَاتُ بَقُولِ يَصِيرُهُ ثَمَانًا فِي ثَمَانِ

قال الأزهري فيه كما في التكملة والذيل والصلة (٣/٣٦٨): "وقوله: ثماناً في ثمانٍ لحن عند النحويين، والكلام الجيد ثمانياً، وإن روي: يصيره ثمانٍ في ثمانٍ، على لغة من يقول: رأيتُ قاضٍ كان جائزاً"^(١). ومنهم من رأى أن يقال "ثماناً" ومنهم السيد علي خان في "طراز اللغة" كما في "الجاسوس على القاموس ص ٥٠٠".

٢٣- ص ٣٢٣ ذكر المؤلف خبراً في المأمون مع أبي محمد اليزيدي جاء فيه: "قال المأمون في حديثه سداد من عوز، فقال له اليزيدي: أخطأت إنما يقال ههنا سداد من عوز ومنه قول العرجي:

أضاعوني وأي فتى أضاعوا ليوم كرهية وسداد ثغر

فقال له: مقبول منك يا أبا محمد، فلما انصرف وصحا من سكره كتب إليه معتذراً:

(١) قول الأزهري في تهذيب اللغة (١/١١٥ عن) تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون مختلٌ وهو: "قوله ثمان في ثمان في موضع نصب وهو على لغة من يقول رأيتُ قاضٍ ومررتُ بقاضٍ". وواضح أن سطرًا سقط من النص عند النسخ أو الطبع، ولم يُنبّه عليه، وصوابه ما نقلته من التكملة والذيل والصلة.

أنا المذنبُ الخطّاءُ والعُفُو واسعٌ ولو لم يكن ذنبٌ لما عُرف العُفُو

إلى آخر الأبيات والخبر، وقد وهم المؤلف فلفّق الخبر من خبرين مختلفين، أحدهما أنّ إبراهيم بن أبي محمد اليزيديّ - لا أباه كما ذكر المؤلف - جادل المعتصم في حدّة بحضرة المأمون، في مجلس نبيذ. فلما كان الغدّ أرسل إبراهيم إلى المأمون بالأبيات المشار إليها يعتذر فيها إليه. وذلك مذكور بتفصيل في الأغاني (٢٥٢/٢٠) الهيئة المصرية العامة، وفي معجم الأدباء (٩٩/٢-١٠٠). والخبر الآخر أنّ النضر بن شميل استدرك على المأمون قوله سداد من عوّز بفتح السين، وكان استدراكه إيماء، مع أدب رفيع، وتواضع مستفيض، واستشهد بقول العرجي المذكور. ولم ينزعج منه المأمون، بل استحَبّ ذلك منه، ووصله بصلة سنّية. ولم يكن ثمة مجلس نبيذ، ولا كان النضر ممن يشربه. والخبر مذكور في معجم الأدباء (٢٣٩/٢٠ - ٢٤٠) وغيره.

٢٤- ص ٣٢١ نسب المؤلف ثلاثة أبيات إلى الفرزدق، وهي:

اسقني خمساً وخمساً وثلاثين
من عقار كدم الجوى
واسق هذين ثلاثين
فبحر الكلبين
واثنتين
يروحاً فريحين

وقد وهم المؤلف في ذلك، فليس هذا الشعر من نمط شعر الفرزدق، ولم يرد في أي طبعة من طبعات ديوانه، وإن كان الفرزدق صرّح بفسوقه أحياناً فإنه لم يصرّح بشربه الخمر أو النبيذ، ولا عُرف أنه شرب أيّاً منهما.

٢٥- ص ٣٦٢ لأبي الهندي:

إن كنتَ ندماني أبا مالكٍ فاسقٍ أبا الهندي بالكُندره
من قهوة صهباء كرخية تأخذ بالرأس وبالحنجرة

وفسر الأستاذ المحقق "الكندرة" بأنها "ضرب من الأحذية وليست من كلام العرب"، هكذا، ومرجعه في ذلك محيط المحيط، وغريب أن يرتضي الأستاذ المحقق لنفسه اختيار هذا المعنى للكلمة، وكيف نصدق أنّ أبا الهندي سأل نديمه أن يسقيه الخمر بالحذاء؟ ثم إن الكندرة بمعنى الحذاء لم تكن مستعملة زمن أبي الهندي ولا بعده بمئات سنين. ومعاجم اللغة تثبتنا أنّ معنى الكندرة ما غلظ من الأرض وارتفع، ومكان البازي الذي يهياً له من خشب ونحوه، واللّبأُّ وهو ضرب من العلك، ثم زيد عليها في عصورنا الحديثة معنى الحذاء، على أنه عامي دخيل. ويجوز أن تكون الكندرة محرّفة عن "الكُوثرَة" مؤنث "كُوثر" وهو الكثير، فإن صحّ ذلك كانت الكوثرَة مما غفلت عنه معاجم اللغة، أو مما أغفلته للدلالة عليه من المذكّر وهو "كوثر"، وعندئذ يكون أبو الهندي سأل نديمه أن يسقيه كثيراً بلا عدّ للكؤوس. وإنما قلت ذلك لأنني أجد لكوثرَة أصلاً لدى العامة من العراقيين، وهو "كُوثره" بضم فسكون فسكون ففتح، وبقلب الكاف كافاً فارسية والثاء تاءً، فمن المألوف عندهم أن ينادي البائع أحياناً على بضاعته في آخر النهار، ولا سيّما البقال: "كُوثره" يريد أبيعها كثيرةً ورخيصةً بلا وزن، أي جزافاً، وسأظل مجوّزاً ما ذكرت من معنى إلاّ أن أقف على ما يتنيني عنه.

٢٦- ص ٣٧٠ في رسالة لأبي شراعة إلى بعضهم: "أستنسى الله في أجلك، وأستعينه من المحذور فيك وأستعينه على شكر ما وهب من النعمة بك"، فكُرت "أستعينه" بالنون في هذا النص المحكم البليغ، وأجد أنّ "أستعينه" الأولى تحريف "أستعيذه" بالذال. ومما يؤيد ذلك أنها متلوة بـ"من" و"المحذور".

٢٧- ص ٣٧٦-٣٧٧ جاءت عبارة: "لأبي شراعة: "وبعدها بيتان من الشعر مختلاً الوزن وقد أُجريا مجرى النثر على هذا النحو: "تدب خلال ضلوع الفتى ديبب ريا الروضة المنعش إذا فتحت عبقّت برياً البنفسج والمردقش". وقد أعدت ترتيبهما موزونين على هذا النحو:

تدبّ خلال ضلوع الفتى ديبب "شذا" الروضة المنعش
إذا فُتحت "بيننا" عبقت برياً البنفسج والمرقش

ولإقامة الوزن حذفُ "رياً" من البيت الأول وأثبت مكانها "شذا"، وأضفتُ "بيننا" إلى البيت الثاني، وحذفتُ فيه الدال من المردقش. والمرقش والمردقش هو المردقوش، نوع من الورد، فارس معرب، كان يكثر استعماله في مجالس اللهو والفرح، وهو فارسي معرب، والاسم الأعجمي يجوز فيه تغيير لفظة، كقول النابغة الذبياني:

فيه الرماحُ وفيه كلّ سابعٍ جلاءً محكمةً من نسجِ سلامٍ

أراد داودَ أبا سليمان فلم يستقم له الشعر فقال سلام.

٢٨- ص ٤٠٠ للسردق الدهلي:

ومن يكُ نهياً لليالي ومرهاً تدعُهُ قليل القلبِ والسمعِ والبصرِ

وأظنّ "الدهلي" بالدال المهملة تصحيف "الذهلي" بالمعجمة. وقال الأستاذ المحقق في "قليل القلب": "وقد تكون الكلمة عليل القلب". قلت: أرجح أن تكون "قليل" محرّفة عن "كليل". وتحريف الكاف قافاً معروف، ومنه قول أبي عطاء السندي (الأغاني ٣٣٧/١٧ الهيئة المصرية العامة):

صادَ فؤادي بعدما قد سلا فصرتُ كالمقتبَل العاني

فعندي أن كالمقتبَل تحريف "كالمكتبَل" أي كالمقيّد، ومنه قول النابغة الشيباني (مجالس ثعلب ٩٥/٢):

أهذي بها في منامي وهي نازحةً كأنني موثق في القِدِّ مُكْتَبَلُ

وسبب التحريف توهم الناسخ عند الإملاء عليه لقرب مخرج الكاف من القاف،
وهما لذلك قد يتعاقبان في بعض الألفاظ، نحو كُثِطت وقُشِطت (سرّ الصناعة
ص ٢٨٠) ونحو الكَرْكَرَة والقرقرة (القاموس: كرّ).

٢٩- ص ٤١١ لعطارد الفزاري:

فبِتْ أرى الكواكبَ دانياتٍ يفلن أنامل الرجل القصير

وجوّز الأستاذ المحقق أن تكون "يفلن" بالفاء محرّفة عن "ينلن" بالنون، ولا أراها
إلا بالنون.

وقال: "وفل يفل فلياً، هكذا، وإنما يقال وفل وفلاً كوعد وعداً ووصف وصفاً".

٣٠- ص ٤٤٠ "خبر جذيمة الوضّاح وعريدته على نديميه مَلَك وعقل".

وضبُطت "مَلَك" بفتح ففتح، وهو تحريف "مالك" بالألف بعد الميم. وفيهما يقول أبو

فراس الهذلي (تأريخ الطبري ١/٦١٧)/

ألم تعلمي أن قد تفرّق قبلنا نديماً صفاً مالِكٌ وعقيلُ

٣١- ص ٤٥٨ ورد قوله تعالى: "ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه

سُكراً ورزقاً حسناً"، وضُمَّت السين من: "سُكراً". والصواب "سُكراً" بفتح ففتح، وهو

ما يسكر من خمر وشراب. ولم أرَ في كتب القراءات قراءة بضم السين. ولم

يذكرها ابن جني في كتابه المحتسب في شواذ القراءات.

٣٢- ص ٤٩٣: "فقال أبو طلحة: قم يا أنس إلى هذه الجرار فاكسرها- فقامتُ

إلى مهران لنا فضربتُهُ بأسفله حتى تكسر"، وقال الأستاذ المحقق في "المهراس":

"وعاء كانت توضع فيه الخمر". قلتُ: المهراس ليس مما توضع فيه الخمر، وإنما

هو وعاء تُدقّ فيه الحبوب وغيرها، ويقال له الهاوون أو المنحاز، ويُتخذ من

الحجر أو المعدن أو الخشب، وذلك بحسب بيئة من يصنعه، ويدلّ النص على أنّ

الخمير كانت في الجرار، فضربت الجرار بأسفل المهراس- وأسفله أثقل من أعلاه- فتكسرت. لذلك أجد العبارة "فضربته بأسفله حتى تكسر" محرّفة عن "فضربتها بأسفله حتى تكسرت".

٣٣- ص ٥٣٨ ذكر المؤلف لابن المعتز:

تذكَر القصفَ في غمّي فما صبرا وارتاح لَمّا الإصباح قد نُشِرا

وحذف الأستاذ المحقق "القصف" وأثبت مكانها "الصُّبح"، وقال: "وفي الأصل: تذكَر القصف". ولا حقّ له في تغيير النص، و"القصف" أقرب إلى سياق المعنى، والمراد به اللهو والشرب وقد يمتد إلى المجون، ومنه قول بعضهم: وتبييت تلهو غارقاً في بحر داجيةٍ وقصفٍ

٣٤- ص ٦١٤ لابن المعتز:

في خده عقاربٌ لا تسري

من سُبَحٍ قد قيدت بعطري

و"سُبَح" بالحاء وبضم الأول وفتح الثاني جمع سُبْحَة. وهي تصحيف "سَبَج" بالجيم، و بفتح الأول والثاني، والسَبَج كما في الجواهر للبيروني (ص ١٩٩) حجر أسود حاله صقيل رخو جداً تأكل النار فيه، وهو كما في معجم استينجاس (ص ٧٣٢) فارسي معرّب "سبه" وفي اللسان "سبه" وهو تصحيف، وكُنِي في هذا الرجز عن العذار بعقارب من سَبَج لسواد الشَّعر، وممّن كنى عن الشعر الأسود بالسبج صرُّ دُرّ، قال (الديوان ص ٢١٩):

ليت الذي نظم اللآلئ في فرعي خلى مكانها السبجا

ويُتخذ من السَّبج السُّبج- وممن ذكر سُبحة السَّبج الخبز أرزي (التحف والهدايا ص ٥٣):

بعثت يا بدر بني يعرب بسُبحة من سَبج مُعجِب^(١)

٣٥- ص ٦٨٠ للحسين بن الضحّاك:

حتى إذا نفّس المقدّس في سحرة أحوى أحمّ كالحُمم

برواية: "نفّس" بالفاء، وقال فيها الأستاذ المحقق: "كذا في الأصل"، وقلت: هي تصحيف "نفّس" بالقاف، أي نقر الناقوس، وجاء بعد صفحة:

هاجني للصبح نقرُ النواقيس س ونجوى حمامة وحمّام

ونقر النواقيس هو التنقيس:

٣٦- ص ٧٢٠ لتميم بن المعزّ في الخمر:

أدقّ محسوساً إذا صُفِّقت من رِقّة الفهم وسحر البيات

و "رِقّة الفهم" فيها الراء من "رِقّة" محرّفة عن "رِقّة" بالدال. وجاءت "دقة الفهم" ههنا للمدح، وكذلك هو حال "دقة" مع "الفهم"، كقول الجاحظ (ثلاث رسائل ص ٧١ ت، فتكل): "عذب اللفظ، دقيق الفهم، لطيف الحس". وكقول البحثري يمدح محمد بن عبدالمكّ الزيات (تأريخ بغداد ٣٤٣/٢):

دقّ فهماً وجلّ حلماً فأرضى الله والواثق بن الرشيد

(١) لا يقال لسبحة السبج في وطني العراق إلا "سبحة يُسر". وأظن أن ذلك من زعم العامة أنها تحمل عن حاملها حزنه، فكأنه ينتقل من عُسر إلى يُسر، ويعزون تفتّر سطح حباتها بعض التفتّر إلى حملها الحزن، وقد تُطعم بالفضة.

وقد تجيء "دِقَّة" للذم ولكن مع غير "الذهن" كدِقَّةِ الخُلُق، ودِقَّةِ الأصل، وليس هذا موضع التمثيل لها، والتحريف بين "دَقَّ" و"رَقَّ" كثير، ولي مقالته نشرتها في هذه المجلة (العدد ٣٠) عنوانها "تمييز الدقيق من الرقيق" ميّزت فيها بين اللفظين، وجعلت لكل واحد منهما حدّاً واضحاً.